استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية المانحة تجاه دعم اقتصاديات دول الجنوب

Strategies of international donor financial institutions towards supporting the economies of the countries of the South

ملخص

ركزت الدراسة على توضيح الاستراتيجيات التى تتبعها المؤسسات المالية الدولية المانحة تجاه دعم اقتصاديات دول الجنوب, وذلك من خلال توضيح السياسات والممارسات التى تتخذها تلك المؤسسات المالية الدولية تجاه هذه الدول , فضلا عن توضيح أهم معالم السياسات الجديدة التي انتهجتها المؤسسات الدولية المانحة .

خلصت الدراسة إلي أن استراتيجية المؤسسات المالية الدولية المانحة بأنها تهدف إلى الاستمرار في تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها المديونية الخارجية ، إذ تخدم كأدوات ضغط سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق أهداف غير مشروعة تتمثل بالاستحواذ على ثروات الشعوب ومقدراتها المالية ومؤسساتها الاقتصادية.وبهذا الصدد يلاحظ بأن سياسة القروض وبما يسمى بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل المؤسسات المالية الدولية المانحة لاقتصاديات دول الجنوب . دائما ما تكون مشروطة بشروط صعبة وقاسية، ومعظم هذه القروض تتوجه نحو تطوير قطاع الخدمات وقطاع الاستخراج بالدرجة الأولى، وليس تطوير القطاعات الإنتاجية أي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات المالية الدولية ، اقتصاديات دول الجنوب

Abstract

The study focused on clarifying the strategies followed by international donor financial institutions towards supporting the economies of the countries of the South, by clarifying the policies and practices taken by these international financial institutions towards these countries, as well as clarifying the most important features of the new policies pursued by the international donor institutions,

The study concluded that the strategy of international donor financial institutions aims to continue to deepen economic and social problems, the most important of which is external debt, as they serve as political, economic and social pressure tools aimed at achieving illegitimate goals represented by seizing people's wealth, their financial capabilities and their economic institutions. In this regard, it is noted that the policy of loans and the so-called financial aid granted by international financial institutions donors to the economies of the countries of the South. They are always conditional on difficult and harsh conditions, and most of these loans are directed towards developing the services sector and the extraction sector primarily, and not developing the productive sectors, i.e. the industrial sector and the agricultural sector.

Keywords:
International financial institutions, economies of the South.

مقدمة :

تقوم استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية المانحة منذ البداية على أن مجرد نمو الدخل القومى سيؤدي إلى حل مشكلة الفقر فى اقتصاديات دول الجنوب ، وان الانفتاح على السوق العالمية سيؤدي إلى نتائج ايجابية لهذه الدول . وفي هذا الاطار كان صندوق النقد الدولي يقوم بدور دعم السياسات التي تسعى إلى العودة إلى التوازنات في حالة اختلال في ميزان المدفوعات فى هذه الدول ، كما كان الصندوق يقوم إلى جانب البنك الدولي بدور الحفاظ على استمرار تحويل العملات والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية لتلك الدول.وعموماً تعتمد سياسات المؤسسات المالية الدولية المانحة لتوجيه اقتصاديات دول الجنوب على: **سياسة** الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية. سياسة احترام مبادىء وسياسات المنظومة الرأسمالية. اقامة منظومة اسعار محلية مستقلة . عدم الاعتماد على دعم سلع الاستهلاك الاساسية. سياسات اعادة توزيع الدخل الوطني.

موجز الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة إلى ان ظروف نشاة الصندوق وهو من ضمن المؤسسات الدولية المانحة جاءت بعد الحرب العالمية الثانية فهو ينظر الى التنمية في الدول المتقدمة دون الالتفات الى دول الجنوب التي يطبق عليها الصندوق شروطه القاسية عندما تلجاء إليه للاقتراض مثل رفع الدعم وخصخصة القطاع العام ورفع الاسعار وفتح السوق المحلي ومثل

هذه الشروط لا يطبقها الصندوق لزياده الادخار او القيام بمشاريع تنموية في الدولة المقترضة ولكن من اجل سداد الديون المتراكمة على دول الجنوب لصالح الدول الرأسمالية الاحتكارية المتقدمة وبالتالي تدور دول الجنوب في حلقة مفرغة. فصندوق النقد هو اداة في يد الدول المتقدمة على راسهم الولايات المتحدة لنهب ثروات دول الجنوب واستخدامها في اغراضهم السياسية. وتناولت هذه الدراسة صندوق النقد بشكل مفصل من نشاءه واهدافه والياته بالاضاقة الى الايجابيات والسلبيات ولكن في اطار نظري .

وكذلك دراسة تناولت تجارب مصر . البرازيل ، اليونان . الاردن فنحاول نحن التركيز على تجربة مصر مع الصندوق ، وكما كان هدف هذه الدراسة الاستفاده من تجارب الدول السابقة لتفادي السلبيات وتنمية الايجابيات لتحقيق الاصلاح الاقتصادي.

وايضا دراسة سلطت الضوء على برامج إعادة الهيكلة التي نفذتها الحكومات الأردنية المتعاقبة بشكل عام، وخاصة بعد تطبيق بعض الإجراءات التقشفية التي تضمنت رفع الضرائب على مجموعة من السلع بداية العام، إلى جانب الجدل الذي ثار حول تعديل قانون ضريبة الدخل الحالي كجزء من متطلبات صندوق النقد الدولي لضبط المالية العامة والتعامل مع العجز في الموازنة. ورأت الدراسة أن الحكومات تلجأ للصندوق في حالة الأزمات المالية، وتتفاوض الحكومة مع الصندوق على الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة تلك اللإختالات.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

١- التعريف بدور المؤسسات الدولية المانحة وخصوصا صندوق النقد والبنك الدوليين وتأثيرها على السياسات الاقتصادية لدول الجنوب .

٢- التعرف على الوضع الاقتصادي لبعض دول الجنوب الذي أدى إلى الاستدانة من صندوق النقد.

٣- للوقوف على مدى الاستفادة منهما على المدى القريب والبعيد.

٤- محاولة معرفة هل كان امام متخذ القرار سبل اخرى للعبور من الازمة بدون استدانة.

٥- التاكد انه كان الهدف من وراء تلك القروض اصلاح اقتصادي وليس علاج الاوضاع الاقتصادية عن طريق الصدمة فى بلاد الجنوب .

أهمية الدراسة :-

يعتبر الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية المانحة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في دول الجنوب ، وما نتج عنه ، وما يمكن أن ينتج عن هذا الدور سياسيا، وخاصة في مسائل الاستقلال في القرار السياسي والاقتصادي، وفي سياسات تأخذ في الاعتبار أولا مصلحة دول الجنوب ، وسيادتهم، ودورهم السياسي عموما. وبالرغم من كثرة الدراسات والتحليلات والإسهامات فيما يتعلق بالصندوق عموما، إلا أن تناول الآثار السياسية في دول الجنوب يعدّ إضافة أكاديمية. في ظل الظروف التي تمر بها دول الجنوب يجب ان يقف التاريخ شاهدا من خلال مقارنه النتائج التي آلت إليه الاوضاع الاقتصادية في بدايه التسعينات ، بعد اللجوء الى الاستدانة من صندوق النقد بالوضع الحالي ، لتجنب سلبيات الاعتماد على القروض.

فروض الدراسه :

وتسعى هذه الدراسه الى بيان مدى صحة الفروض التاليه:

- لأهداف المؤسسات الدولية المانحة سواء المعلنة او الخفية تأثيرات سلبية على اقتصاديات دول الجنوب.

- توجد استفادة لدول الجنوب من المؤسسات الدولية المانحة .

إشكالية الدراسة :-

تتحدّد مشكلة الدراسة في طبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية المانحة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولى وبرامجه في دول الجنوب ، من حيث الآثار السياسية والإقتصادية الناجمة عن هذه البرامج، انطلاقا من مفاعيل برامج الصندوق، خاصة فيما يمس معيشة سكان دول الجنوب . وكون الآثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبرامج التي يشترطها. ورؤية مدى تدخل الصندوق و تاثيره على الوضع الاقتصادي على هذه الدول سواء كان ايجابيا ام سلبيا بحيث تطرح الاشكالية هذا السؤال الجوهرى

ما هو اثر الاستراتيجيات التى تتبعها المؤسسات المالية الدولية المانحة تجاه دعم اقتصاديات دول الجنوب؟

تساؤلات الدراسة : -

١- ما المقصود بالاستراتيجية ؟

٢- ما المقصود بالمؤسسات الدولية المانحة؟

٣- ما المقصود بدول الجنوب؟

٤- ما هي السياسات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولى وإلى ماذا تهدف تلك السياسات ؟

٥- ما هي طبيعة البرامج التي يسهم صندوق النقد الدولى في تقديمها من حيث الغايات والاهداف؟

منهجية الدراسة : -

للوصول الي هدف هذه الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة سوف يتم الإعتماد على:-

منهج التحليل الوصفي :- لوصف و تحليل الظروف الأقتصادية السابقة وتأثيرها على الاتجاه إلى الصندوق وتحليل إلى اي مدى كانت الخطوات التالية على الحصول على القرض مناسبة للتطبيق وكيفية قيام الدولة بتطبيق شروط الصندوق.

ومنهج صنع القرار السياسي :- يهتم هذا المنهج بتحليل كل المعاملات و العوامل و المؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار ، العوامل المؤثرة في صنع القرار ، ودوافع صنع القرار وذلك بهدف الوصول إلى دور المؤسسات الدولية المانحة وخصوصا صندوق النقد والبنك الدوليين وتأثيرها على السياسات الاقتصادية لدول الجنوب لتحقيق الهدف من البحث في ضوء الموضوعية وعدم التحيز، وبعد ذلك أقوم بعرض رؤيتي وترجيح الآراء والسياسات التي أميل إليها من وجهة النظر العلمية.

محاور الدراسة :-

- سياسات المؤسسات المالية الدولية المانحة .
- اهداف المؤسسات المالية الدولية المانحة سواء المعلنة او الخفية .
- انواع القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية المانحة .

مفهوم الاستراتيجية:-

الاستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلا في الحياة العسكرية وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها.

والتكتيك عبارة عن مجموعة من الخطط قصيرة الأجل المتتابعة التي تعتبر استراتيجية عند تجميعها معا وفن تطبيق الاستراتيجيات هو التكنيك الذي يعد بمثابة الطريقة المثلي للتنفيذ.

فالاستراتيجية هي "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة ، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولا إلي أهداف محدده. كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تهدف إلي تحقيق الأهداف المرسومة. وحيث إن الاستراتيجية معنية بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الإعتبار احتمالات متعددة لإحداثه وتكون قابلة للتعديل وفقا للمستجدات. كما تحتل الاستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة وتستخدم الاستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم.

وترجع جذور كلمة الاستراتيجية إلى كلمة (Strategos) باللغة اليونانية والتي تعنى "كيفية قيادة الجنرال للحرب".وقد تطور هذا المفهوم عبر عصور التاريخ مع نمو المجتمعات البشرية وتعقدها وانطلاقا من الجذور العسكرية لمفهوم الاستراتيجية تُعرف الاستراتيجية بأنها " علم تخطيط وتوجيه العمليات الحربية" ، كما تعرف بأنها " علم وفن الحرب الذي يهدف إلى مواجهة العدو تحت ظروف تفوق قدرته وفقا لموقف وقوة كل طرف" وتُعرف أيضا بأنها خطة محكمة أو أسلوب لإنجاز نهاية معينة . وقد ظل مفهوم الاستراتيجية ينتقل بصورة مباشرة بين الذين يقومون بوضع السياسة والتأهب للحرب وإدارتها بصورة مباشرة وذلك حتى نهاية العصور الوسطى. وفى منتصف القرن الثامن عشر تم تنظيم بعض الأسس الاستراتيجية والتي كان

يعبر عنها فى ذلك الوقت بأنها أسلوب يتضمن كل الأفكار العامة عن الحرب. وفى نهاية القرن الثامن عشر كان مصطلح الاستراتيجية يعنى العمليات التى يلجأ إليها القادة لخداع العدو, ثم تغيرت بعد ذلك نظرة القادة للحرب وتم اعتبار الاستراتيجية " فن إدارة المعارك لكسب الحرب وتدمير العدو وفق الخطة الكاملة للحرب والتى ترسم المسارات المختلفة للحملات وتنظيم المعارك.

مفهوم المؤسسات الدولية المانحة:-

تقوم المنظومة الدوليّة إلى جانب العلاقات الدولية المباشرة وأيضاً المنظمات الحكومية الإقليمية والأممية ، على آلية المؤسسات المالية الدولية المانحة لتنشيط الروابط الدوليّة من منطلقات مغايرة ، تهتم في الأساس بمساعدة البلدان النامية السائرة في طريق النمو والتنمية .

فالمؤسسات المالية الدولية المانحة هي جسم مستقل بذاته في البناء العالمي العام ولكن في الوقت نفسه تتأثر بالعلاقات الدولية. وتتمثل هذه الاستقلالية في طبيعة مجالات التدخل، إذ يبدو مقام تركيزها الأساسي على سد الفجوة بين الشعوب في الدول النامية .

وللمؤسسات المالية الدولية المانحة أسس ومقاربات وقيم بعينها تدافع عنها وهي تمول ما يتفق مع القيم التي تنتصر لها وبعثت من أجلها. إن هذه المؤسسات الدولية المانحة، خاصة منها الواضحة الهوية والمتفرعة عن مؤسسات أممية، قد نجحت في خلق حركية داخل البلدان

النامية والملاحظ ونحن نحاول رصد الخلفية التاريخية للمؤسسات المالية الدولية المانحة برفع درجة النمو داخل البلدان النامية التي تتحرك فيها المؤسسات الدولية المانحة ، وجدنا أن المساندة والمساعدة المالية لتلك المؤسسات المالية الدولية المانحة تحتكم إلى شروط ومبادىء تسيرعليها.

مفهوم دول الجنوب:-

وهي البلدان المتميزة بتعدّد مشاكلها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وسميت بهذا الاسم بسبب وجود خط وهمي يفصل الدول المتقدمة (دول الشمال) عن الدول الفقيرة (دول الجنوب)، لكنه في الحقيقة يمثل اللامساواه واللاعدالة في التنمية، وقد انطلقت هذه التسمية في السبيعينات من القرن الماضي، وقد أطلقت العديد من التسميات على هذه الدول، ومنها: الدول المتخلّفة، الدول النامية، البلدان الهامشيّة، دول الأطراف والدول الأقل تقدّماً وهى كالتالى.

- دول قارّة أفريقيا.

- دول قارّة آسيا باستثناء اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان.

- دول أمريكا اللاتينية.

- دول أوقيانيا ما عدا أستراليا ونيوزلندا.

أولا : أهم معالم السياسات الجديدة التي انتهجتها المؤسسات الدولية المانحة . بدأت المؤسسات المالية الدولية المانحة تسعى للعودة إلى سياسة الرواج الاقتصادي من خلال خلق شروط العودة إلى التوسع الرأسمالي السابق. لكنها اخفقت في هذه المهمة جزئيا،

لان الهيمنة الكلية للمشروع الرأسمالي الذي يقوم على تحكم السوق المطلق ، واخضاع المجتمعات المختلفة لمقتضيات ربحية رأس المال، لا يمكنه أن ينتج سوى الازمة.

وقد بدأت المؤسسات المالية الدولية المانحة في تعميم سياسات وايديولوجية الليبرالية على بقية دول عالم الجنوب منذ صعود اليمين المتطرف إلى الحكم في الولايات المتحدة الامريكية .بالاضافة إلى أن فرض برنامج التقويم الهيكلي على مختلف الدول التي تلجأ لصندوق النقد الدولي لجدولة ديونها الخارجية لتكيفها مع شروط معالجة الازمة، وذلك مهما اختلفت الظروف الخاصة بهذه الدول، كأنها لم تكن خاضعة قبل ذلك لقواعد لتماثل المستمر مع احتياجات التوسع الرأسمالي العالمي، وكأن الازمة التي تعاني منها هذه الدول خاصة بها ؛ ولا علاقة لها بالدول الراسمالية المتقدمة .[١]

فضلا عن فرض برنامج التقويم الهيكلي على دول المعسكر الاشتراكي السابق، كما لو أن هذه البرامج هي الوسيلة الصحيحة لمساعدتها في التحول نحو نمط الانتاج الرأسمالي. ومن هنا تلعب سياسات المؤسسات المالية الدولية المانحة دورا هاما في توجيه الاقتصاد العالمي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية، فصندوق النقد الدولي يهتم بدعم الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي

(١)

[١] حيدر يونس كاظم , **الفكر الحديث فى السياسات الاقتصادية** , (العراق : كربلاء المقدسة : مركز كربلاء للدراسات , ٢٠١٦) , ص ٢٠٧.

أما البنك الدولي فيركز على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء من خلال التركيز على البرامج الهيكلية والمؤسسية للتنمية ، وفيما يلي سنتعرض للسياسات والممارسات التى تلعبها المؤسسات المالية الدولية المانحة والأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء دعم اقتصاديات دول الجنوب .

ثانيا : السياسات المتبعة من المؤسسات المالية الدولية المانحة تجاه دول الجنوب تسعى المؤسسات المالية الدولية المانحة والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تبنى **سياسات** تهدف إلى رفع قدرات اقتصاديات دول الجنوب في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي، ويمكن حصر ذلك من خلال :

١- توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها، وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد، بالإضافة إلى إن هذا التمويل يكون مدعمة باستثمارات محددة في البنية الأساسية، وقد يكون برنامجا مخصصة لقطاع معين، فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها .

٢- تشجع المؤسسات المالية الدولية المانحة على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دولية والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية فى الدول النامية ، ويساعد تلك الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستدامة.

٣- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية، وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

٤- توفر المؤسسات المالية الدولية المانحة التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه ، ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعتمدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية.وتمثل تلك السياسات فى الاساس سياسات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبى , إذ يسيطر الاتحاد الأوروبي على ٢٥٪ من المساهمة في هذه المؤسسات المالية الدولية، والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ٢٠٪ من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن ثم فإن السيطرة واضحة لصالح هذه المراكز الكبرى على دور وضع سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لامتلاكهم أكبر حصة وحق النقض (الفيتو)، إذ إن الدول الرأسمالية الغنية هي صانعة سياسات المؤسسات المالية الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقوم بتوظيف هذه السياسة للضغط على الدول الأكثر حاجة إلى التمويل، وتتحكم بطرق سداد الدين، ومقدار الفائدة عليها، وشروط الإقراض لتبرير التدخل في السياسات الداخلية للدول، وهذا يشكك في نسبة المصداقية لهذه المؤسسات المالية الدولية .[٢]

ويمكن القول بأن تحقيق سياسات المؤسسات المالية الدولية يتم من خلال ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي ويتمثل جوهر هذه السياسة في العمل على إبعاد دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوصي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعطاء

[٢] شريف المصرى , **سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على مصر والدول العربية** , جامعة الاسكندرية , كلية الاداب , ٢٠٢١ , ص ٢٣ .

فرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام، وذلك للكفاءة التي يتمتع بها بما يساهم في زيادة الناتج الوطني، فضلا عن العمل على تخفيض الدعم الحكومي تدريجية للقطاعات الإنتاجية والخدمية . [٣]

وذلك لأن تخفيض الدعم من خلال تخفيف النفقات له آثار إيجابية على مستوى الموازنة العامة، بالإضافة إلى التقليل من نسبة التضخم حسب صندوق النقد الدولي، ناهيك عن العمل على إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي.

ومن دون رقابة واشراف بين الدول على حرية انتقال النقد الأجنبي، وذلك بهدف مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في الدول النامية، حيث اليد العاملة الرخيصة وتوفير الموارد اللازمة لعملية الإنتاج بأثمان زهيدة . إلا أن تطبيق هذه السياسة في الدول النامية قد أدى إلى ظهور نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه الدول ، بالإضافة إلى إضعاف القرار والسيادة الوطنية لهذه الدول.

وتسعى المؤسسات المالية الدولية المانحة من خلال **البرامج والسياسات التي** تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت سببا في إنشائها.وهناك العديد من الاهداف التي تسعى إليها سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ تتمثل في تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية، والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، وكذلك تطوير وتوسيع التجارة الدولية، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية . وكذلك العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي، وتقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية،

[٣] أسامة محمد إبراهيم محمد، " **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل** " ، رسالة ماجستير ، منشورة , جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ، ٢٠١٥ ، ص ٢٤.

وتقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية العامة أو في ميزان المدفوعات، فضلا عن العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء يجعل موارد الصندوق والبنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة، وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل التعويضي، وتسهيلات الصندوق المعقدة، وغيرها من التسهيلات التي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها . ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد هو إن تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين هما وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة، أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على استقرار سعر الصرف ، ومراقبة النظام النقدي الدولي، وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء. هذا فيما يخص الأهداف الرئيسة لسياسات المؤسسات المالية الدولية المانحة ، ورغم إنها ظهرت للعالم بأهداف تسعى من خلالها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، إلا إن لهذه المؤسسات أهداف أخرى خفية تسعى لتحقيقها . وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية الدولية المانحة ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف التي تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين، إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها .[٤]

وعلى الرغم إيضاً من الأهداف المذكورة أعلاه، إلا أن المؤسستين الماليتين تسعيان إلى تحقيق العديد من السياسات المستترة، إذ يشكل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدوات اقتصادية وأيديولوجية رئيسة للنظام الإمبريالي العالمي . والهدف الرئيس لهذه المؤسسات

[٤] المرجع السابق الذكر , ص ٢٥ .

المالية الدولية المانحة يكمن بالاستحواذ والسيطرة على ثروات الشعوب والسيطرة على اقتصاديات دول الجنوب من قبل الإمبريالية الأمريكية . وهى كالتالى :[٥]

أ- الهيمنة المالية :

الهدف الرئيسي لسياسات وممارسات المؤسسات المالية الدولية المانحة هو الاستحواذ المستمر وغير المشروع على ثروات الشعوب ، وخاصة شعوب دول الجنوب وإفقارها وإذلالها والعمل على استثمار رؤوس أموال هذه الدول، وخاصة الغنية منها لصالح الاقتصاد الرأسمالي وقبول الودائع المالية، وخاصة من الدول المنتجة للنفط بهدف تعظيم الأرباح لصالح الطغمة المالية والتحكم بهذه الأموال من قبل البنوك والشركات الغربية، وبما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية، وتصريف مؤقت لأزمة نظامهم الرأسمالي.[٦]

ب- الهيمنة الاقتصادية:

الهدف المعلن لسياسات الصندوق النقد والبنك الدوليين تجاه دول الجنوب هو تقديم المساعدة للدول الأعضاء في هذه المؤسسات الدولية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم القروض،[٧] ومعالجة الاختلال في الموازنة العامة للدول وميزان المدفوعات، إلا إن واقع الحال والفعلي لم يتم الالتزام به وتطبيق أهدافه، فالذي حدث هو إن هذه الدول تحولت إلى بلدان مصدرة لأهم الموارد الطبيعية نفط، غاز.

---

[5] Gaspar, Vitor, Gupta, Sanjeev and Carlos Mulas-Granados (2017). Fiscal Politics**. International Monetary Fund** (IMF). P4

[٦] مصطفى بلمقدم , " دور المنظمات المالية الدولية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨ " , **مجلة التكامل الاقتصادى** , الجزائر , جامعة أحمد دراية , المجلد ٨ , العدد الأول , مارس , ٢٠٢٠ , ص ٣٩

[7] Choi, Sangyup and Hashimoto, Yuko (2017). "The Effects of Data Transparency Policy Reforms on Emerging Market Sovereign Bond Spreads**". International Monetary** Fund, IMF Working Paper. P,8.

والأيدي العاملة الماهرة، وبنفس الوقت تحويلها إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج الرأسمالي بهدف الحصول على الأرباح الخيالية، وإيقاع هذه الدول في فخ المديونية الخارجية، وتكريس التبعية والتخلف، وأصبحت العلاقة هي علاقة منتج الدول الرأسمالية ومستهلك الدول النامية ، وإن كل هذا وغيره قد ساعد الدول الرأسمالية في فرض هيمنتها الاقتصادية على الدول النامية، وإن الرأسمالية لا يمكنها أن تنمو وتتطور إلا من خلال الاستحواذ والهيمنة وغزو الأسواق الخارجية من أجل تصريف إنتاجها الفائض والحصول على الأرباح، فالرأسمالية تموت وتفنى بدون السيطرة على الأسواق الخارجية وبدون حروبها غير العادلة .

وتجدر الإشارة إلى إن تنفيذ هذه **السياسة الخطيرة** من قبل المؤسسات المالية الدولية المانحة واستمرارها تجاه اقتصاديات دول الجنوب يتم من خلال أصدقاء وحلفاء الغرب الرأسمالي ومؤسساته الدولية في هذه الدول ، وإن هولاء يحتلون مواقع هامة وكبيرة في هرم السلطة التنفيذية والتشريعية، ويشير طبقة من العلماء الاقتصاديين في هذه الدول ممن تدربوا في الغرب وطبقوا تحليلا معيارية تقليدية تسلموا مناصب وزارية، هم الذين أدخلوا في الغالب إصلاحات سياسية اقتصادية ضخمة بخصوص كبح دور الدولة وزيادة الاعتماد على آليات السوق.

وبناء على ما تقدم ، فطالما إن تأسيس صندوق النقد والبنك الدوليين قد جاء بهدف معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الحرب العالمية الثانية بالاقتصاد الأوروبي، وكذلك العمل على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصاديات دول الجنوب .

إن الأهداف المعلنة لهذه المؤسسات الدولية المانحة على الرغم من اعتبارها أهداف مشروعة وسليمة، إلا أنه لم يتم الالتزام بها من حيث التطبيق، فالتنظير للأهداف المعلنة شيء والتطبيق

الفعلي لسياسات هذه المؤسسات شيء آخر، وتحمل هذه المؤسسات الدولية المانحة في نشاطها طابع متناقضة في الشكل والمضمون .

ويعود السبب الرئيسي إلى إن هذه المؤسسات الدولية المانحة كانت ولا تزال تعمل لصالح الاقتصاد الرأسمالي العالمي وإنقاذه من أزماته الحتمية بشكل عام ولصالح الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، وليس لصالح اقتصاديات الدول النامية، وهذا هو طابع وجوهر التناقض لهذه المؤسسات الدولية. [٨]

ويصف البعض **استراتيجية** المؤسسات المالية الدولية المانحة بأنها تهدف إلى الاستمرار في تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها المديونية الخارجية ، إذ تخدم كأدوات ضغط سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق أهداف غير مشروعة تتمثل بالاستحواذ على ثروات الشعوب ومقدراتها المالية ومؤسساتها الاقتصادية . وبهذا الصدد يلاحظ بأن سياسة القروض وبما يسمى بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل المؤسسات المالية الدولية المانحة لاقتصاديات دول الجنوب .

ودائما ما تكون مشروطة بشروط صعبة وقاسية، ومعظم هذه القروض تتوجه نحو تطوير قطاع الخدمات وقطاع الاستخراج بالدرجة الأولى، وليس تطوير القطاعات الإنتاجية أي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.وهذه **الممارسات** تصب في خدمة مصالح الشركات الاحتكارية الرأسمالية العالمية في الدول الرأسمالية، ناهيك عن ارتفاع سعر الفائدة على القروض المقدمة لدعم اقتصاديات دول الجنوب ، مما حمل هذه الدول أعباء مالية كبيرة وأدخلها في مأزق مالية

[٨] المرجع السابق الذكر , ص ٤٠

مرعبة ، وأصبحت هذه الدول تواجه صعوبات جدية في دفع خدمة الدين، بالإضافة إلى الديون نفسها، كما تمارس هذه المؤسسات الدولية تكريس سلطتها الدكتاتورية من خلال استخدامها للأدوات السياسية والمالية والاقتصادية الكبيرة على الدول النامية الراغبة في الحصول على القروض في فرض حق الإشراف والتدخل المباشر على طريقة وتوجيه وانفاق هذه القروض وحسب أهدافها ومصالحها . وهذا يعد تدخلا مباشرة في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وهو أيضا مخالف لمبدأ الديمقراطية والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومما يؤكد ذلك فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية يوجد إجماع واسع للرثاء على فقدانها للشرعية الديمقراطية، وإن هذه المؤسسات واقعة تحت تأثير الأوساط المالية الأمريكية.وعلى الرغم مما يتراءى لنا إن المؤسسات الدولية تقدم التسهيلات المالية فيما يتعلق بالقروض والمساعدات، إلا إن هذا القول غير صحيح على الإطلاق .[٩]

إذ إن الأولوية تعطى للدول السائرة في ركبها ونهجها السياسي والاقتصادي ، أي للدول الحليفة التي تقوم بتنفيذ السياسة الاقتصادية لهذه المؤسسات الدولية بهدف تطبيق وتبني **سياسة** اقتصاد السوق الرأسمالي، هذا من جهة .

وتتم عرقلة وتنفيذ القروض وبما يسمى بالمساعدات المالية للدول الرافضة لنهج هذه المؤسسات الدولية وتحت مبررات وذرائع واهية، منها غياب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، كما تعطي هذه المؤسسات الدولية أهمية كبيرة لمصالح الشركات المتعددة الجنسية، والعمل على ضمان حقوق هذه الشركات القانونية، بما فيها ضمان الأرباح وتحويلها للخارج، وعلى هذا الأساس، يلجا الامبرياليون إلى مختلف الأساليب ومنها المساعدات الاقتصادية وخصوصا العسكرية منها ، ولا تقدم هذه المساعدات ولا تباع الأسلحة إلا بشروط تؤمن مصالح السياسة الخارجية

[٩] يوسف كاظم رشك , **اثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية على الموازنة العامة ,** العراق , د.ن , ٢٠٢٢ , ص ٤٥.
استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية المانحة تجاه دعم اقتصاديات دول الجنوب

للإمبرياليين، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك علاقة ترابط وتشابك في المصالح والأهداف بين الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبين المؤسسات المالية الدولية المانحة .

فالدول الإمبريالية وخاصة الإمبريالية الأمريكية هي التي تهيمن وتوجه وتسيطر على نشاط وعمل هذه المؤسسات المالية الدولية المانحة وفقا لمصلحتها ومصلحة النظام الرأسمالي، وتعتبر هذه المؤسسات الدولية المانحة أدوات فاعلة ورئيسة للتعبير عن المصالح السياسية والاقتصادية والأيديولوجية للبلدان الرأسمالية بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وإن هذا الترابط والتفاعل والتشابك يتم على حساب مصالح شعوب الدول النامية.

بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن سياسات وممارسات المؤسسات المالية الدولية المانحة قد ساعدت ولا تزال تساعد على هروب رؤوس الأموال الوطنية من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية بأساليب متعددة وغير مشروعة ، مما ساعد هذا النهج الخطير على تعمق ظواهر خطيرة ، ألا وهي تنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري وعملية غسيل الأموال ، وتنامي معدلات البطالة والفقر والجريمة والتلوث الاجتماعي ، كما ساعد هذا النهج اللاشرعي على إضعاف وتدهور وتخريب الاقتصاد الوطني للغالبية العظمى من الدول النامية ، وإضعاف السيادة الوطنية ، وتكريس التخلف والتبعية للبلدان الرأسمالية . [١٠]

وتهدف المؤسسات المالية الدولية المانحة إلى تبني سياسات الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية ، بما يخدم الدول الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها. والقيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم

[١٠] المرجع السابق الذكر , ص ٤٦

الربح والتحكم بهذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية، بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول الكبرى والدول النامية.[١١]

وعلى الرغم من إن هدف هذه المؤسسات هو مساعدة الدول الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق التصريف فائض الإنتاج الرأسمالي بهدف حصولها على الأرباح ودفع هذه الدول إلى مزيد من التبعية والتخلف.

أذن فالمؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية ، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل ، والمعونة الفنية ، والمشورة في مجال السياسات ، والأبحاث ، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية علي توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي . كما تعتبر المؤسسات المالية الدولية المانحة ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين ، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في اقتصاديات دول الجنوب حيث يصل حجم الاقراض إلي ما بين ٤٠ مليار و٥٠ مليار دولار امريكي سنويا توجه إلي تلك الدول منخفضة ومتوسطة الدخل .

[11] Heller, Peter S. (2017). The IMF's Involvement with Pension Issues: 2006– 15". International Monetary Fund, IEO Background Paper: Independent Evaluation Office of the **International Monetary Fund.** PP1-3

كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية المانحة بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض، والمنح للحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية كما تقوم مؤسسات أخري بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص .

وتعتبر المؤسسات المالية الدولية المانحة وعلي رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات ، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي ، والاستثمار ونظرا للدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية المانحة في مجال الإقراض والمعرفة ، فهي تتمتع بأثر كبير علي عملية رسم السياسات في معظم الدول في اقتصاديات دول الجنوب ومنها مناطق امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا والشرق الاوسط ووسط وشرق أوروبا .

وتؤثر المؤسسات المالية الدولية علي اجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح امام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة علي حجم مساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول ، كما ان دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوي

بالنسبة للدول التي تعتمد علي المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول الي أسواق رأس المال .[12]

انواع القروض المقدمة من البنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعميروالمؤسسة الدولية للتنمية ، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات منها القروض الاستثمارية , وقروض سياسات التنمية , بالاضافة إلى الصناديق الاستئمانية والمنح , والخدمات التحليلية والاستشارية .

١) القروض الاستثمارية .

توفر قروض واعتمادات ومنح الاستثمار موارد تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شكّلت عمليات الاستثمار، على مدى العقدين الماضيين من السنين، حوالي ٧٥–٨٠ % في المتوسط من حافظة البنك.

وقد تغيرت عمليات الاستثمار مع مرور الوقت. وتركّزت علي إقراض ومنح عمليات الاستثمار . في بادئ الأمر . على تأمين الحصول على التجهيزات والخدمات الهندسية والأهلية. إنشاءات، ولكنه أصبح الآن أكثر تركيزاً على إقامة المؤسسات، والتنمية الاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص. [١٣]

---

[12] زايدي عبد العزيز، **" تأثير المؤسسات المالية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من ١٩٨٩- ٢٠٠٥ "** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، ٢٠٠٦ ، ص ٥٨.

[١٣] المرجع السابق الذكر , ص ٥٩ .

ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات الاستثمار للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة لمجموعة البنك.

٢) قروض سياسات التنمية .

تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة تسمح للبلدان تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعلية أو محتملة لها أصول محلية أو خارجية. وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني . ومن الممكن أن تكون عمليات سياسات التنمية عمليات قائمة بذاتها أو جزءاً من سلسلة برامجية من العمليات في أغلب الأحوال.

وفي العمليات البرامجية، يساند البنك تنفيذ برنامج متوسط الأجل لإصلاح السياسات من خلال سلسلة من العمليات السنوية، يتم صرف كل منها مقابل مجموعة، متفق عليها بصورة مشتركة، من إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي اعتمدت الحكومات فيها إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء حيث تساند سلسلة سياسات التنمية تنفيذ هذه الإستراتيجية، يمكن أن يُطلق على عمليات سياسات التنمية اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء، وفي العادة تتكون هذه الاعتمادات من سلسلة برامجية تتضمن ثلاث عمليات سنوية.

ويُشترط الاتفاق على إجراءات تخضع لرقابة بشأن السياسات والإصلاحات المؤسسية، والحفاظ على إطار سليم لسياسات الاقتصاد الكلي لاستيفاء شروط الأهلية لعمليات سياسات التنمية.

وتعتبر البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض فقط من المؤسسة الدولية للتنمية التي تعاني ارتفاعاً شديداً في أعباء مديونياتها مؤهلة لعمليات سياسات التنمية في صورة منح، يرجى الاطلاع على القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون والمنح.

ويتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات لأغراض سياسات التنمية للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة ويمكن أن تقوم مصادر أخرى، مثل الصناديق الاستئمانية ، بإتاحة مثل هذه العمليات. [١٤]

وتستخدم البلدان القروض الاستثمارية المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة عريضة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تُعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلا سريع الدفع من أجل مساندة السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلد المعني.

ويتم تقييم عرض المشروع الخاص بالجهة المقترضة لضمان سلامته من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء التفاوض على القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية، والنتائج المرجوة، ومؤشرات الأداء، وخطة التنفيذ، بالإضافة إلى جدول صرف مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل قرض من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقا للشروط التي تم الاتفاق عليها.

[١٤] حاتم أمين مهران، " السياسية الاقتصادية. تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا"، **مجلة التنمية**، القاهرة , المجلد (٨)، العدد٢، يونيو ٢٠٠٩، ص ١٢.

٣)الصناديق الائتمانية والمنح

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في الصناديق الاستئمانية الموجودة في البنك الدولي. وتتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية.

وتتباين هذه المبادرات تباينا كبيرا من حيث حجمها ومدى تَعقّدها، حيث تتراوح بين ترتيبات بمليارات الدولارات ـ كصندوق تمويل (تخفيض انبعاثات غاز) الكربون، وصندوق البيئة العالمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى مشروعات قائمة بذاتها أصغر حجما وأكثر بساطة. [١٥]

كما يقوم البنك الدولي بتعبئة موارد خارجية لعمليات التمويل الميسر والمنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى موارد مالية للمساعدة الفنية غير الإقراضية والأنشطة الاستشارية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج.

٤)الخدمات التحليلية والاستشارية

بينما يُعرف عن البنك الدولي في المقام الأول أنه جهة تمويلية، إلا أن أحد الأدوار الأخرى التي يضطلع بها يتمثل في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات المعلومات إلى البلدان الأعضاء لتمكينها بالتالي من إجراء التحسينات الدائمة التي تحتاجها شعوبها على

[١٥] المرجع السابق الذكر , ص ١٤.

الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وينتهج البنك الدولي سبلا كثيرة وطرائق شتى لتحقيق ذلك. وتتمثل أحد السبُل المتبعة في إجراء البحوث الاقتصادية وجمع المعلومات والبيانات الخاصة بقضايا عريضة مثل البيئة والفقر والتجارة والعولمة.

فضلا عن طريقة أخرى تتمثل في الأنشطة المدفوعة باعتبارات قطرية خاصة، والأنشطة غير الإقراضية مثل العمل الاقتصادي والقطاعي، حيث يتم تقييم الآفاق الاقتصادية لبلد ما من خلال بحث أجهزته المصرفية وأسواقه المالية، بالإضافة إلى قضايا التجارة والبنية التحتية والفقر وشبكات الأمان الاجتماعي على سبيل المثال.

وتعبر وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية ، نابعة من فكر المدرسة النيوكلاسيكية ، لذلك فان أي دولة تلجا الي صندوق النقد الدولي طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية ، فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفه تتكون من شقين أساسيين هما :

أ- سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص:

هذه السياسات معناها مسانده وتشجيع القطاع الخاص ، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة ، لذلك فان هذه السياسات تهدف إلي زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق : [١٦]

[١٦] محمد عبدالله شاهين , **سياسات صندوق النقد الدولى وأثرها على الدول النامية** , القاهرة : شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , يناير ٢٠١٧, ص ٢٩ .

١- تخفيض الضرائب علي الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص ، حتي يمكن زيادة صافي عوائده بعد اداء الضرائب ، اعتقادا من الصندوق أن هذا سوف يؤدي إلي زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ، وانتقال الموارد من عمل وراس المال الي القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الاعمال .

٢-تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول ، التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والاجنبي من نشاطة في المشروعات الجديدة ، حتي يمكن حفز المستثمرين علي زيادة استثماراتهم ، وتشجيعهم علي الاستثمار في المجالات ذات الاولوية وبخاصة القطاع الخاص .

٣-تقديم تيسيرات جمركية محسوسة علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة حتي يمكن خفض نفقات الانتاج فيها ، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول .

٤-منع الرقابة علي الأسعار، والغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك قوي السوق لتحديد اسعار منتجات هذا القطاع .

٥-زيادة سعر الفائدة علي الودائع الادخارية حتي يمكن حفز القطاع العائلي علي القيام بالادخار ، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب .

ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه السياسات والاجراءات ستؤدي إلي خفض موارد الدولة الضريبية ، إلا ان هذا الخفض سيكون مؤقتا . [١٧]

إذ أن من شأن هذه الاجراءات والحوافز ان تحدث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول ، وتخلق فرصا جديدة في السوق المحلي ، مما يحفز المزيد من نمو الناتج ، وهذا بدورة يجلب عائدات ضريبية أكبر ، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثمارتها في الوقت الذي تبقي فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيا .

ب.سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة

يري صندوق النقد الدولي أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب ، وذلك لان الإنفاق العام بشقية : الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فان محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الانفاق العام وبناء علي هذه الرؤية فان صندوق النقد الدولي يلزم دول الجنوب بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها : تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، وتتمثل **هذه السياسات في :**

• التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة ، نتيجة لوجود وحدات انتاجية في القطاع العام تحقق خسائر ، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو ادارتها علي أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا .

[١٧] المرجع السابق الذكر , ص ٣٥

• تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية ، وفي هذا الشان يوصي صندوق النقد الدولي بعدة اساليب : إما الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة ، من خلال زيادة أسعار هذه السلع لتتساوي مع تكلفتها ، وفي حالة ما حالت الظروف الاقتصادية والسياسية إلي دون ذلك يكون الانخفاض التدريجي للدعم والارتفاع التدريجي لاسعار هذه السلع ، بشرط أن تؤدي تلك الاساليب إلي تخفيض مستمر لنسبة الدعم السلعي إلي الانفاق الكلي في كل سنه من سنوات البرنامج .

• تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف ، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد ، حتي يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب ، حتي لو أدي ذلك إلي زيادة معدلات البطالة في السنوات الاولي من تنفيذ البرنامج .

• خفض الاجور ووضع حد أقصي لها وتجميدها والغاء الوظائف الشاغرة أو الوظايف المؤقتة ، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة أو غير الاكفاء واعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد . [١٨]

• امتناع الدولة علي الدخول في المجالات الاستثمارية ، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وان ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الاساسية فقط .

• رفع اسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في اغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالاسعار العالمية لها ، وكذلك زيادة اسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها .

[١٨] سيلام حمزة , **" فعالية السياسة المالية فى تحقيق الاصلاح الاقتصادى .. دراسة حالة الجزائر"** , رسالة ماجستير, منشورة , الجزائر , جامعة أكلى محند أولحاج , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , ٢٠١٤ , ص ١٢٤ .

• بيع المشروعات المملوكة للدولة ، وذلك لتخفيف العب المالي والاداري علي عاتقها ، وهذا بالاضافة الي تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة .

• وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ونسبته الي الناتج المحلي الاجمالي . [١٩]

تلك هي السياسات والاجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت ، في ضوء جدول زمني معين وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول علي الموارد المالية المقررة في البرنامج ويرسل صندوق النقد الدولي بعثه كل سته اشهر للتاكد من مطابقة الاداء ، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا .

وعندما تلجا اي دولة نامية إلي البنك الدولي من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية ، فان البنك الدولي يشترط أن توافق هذه الدول اولا علي ما يراه صندوق النقد الدولي حتي يمكن للبنك الدولي أن يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج اليها .

وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق ، في التعامل مع اقتصاديات دول الجنوب ، حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج الثبيت لصندوق النقد الدولي ، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي .

وتتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاث محاور رئيسية هي : تحرير الاسعار ، حرية التجارة والتحول نحو التصدير ، خصخصة القطاع العام .

---

[١٩] المرجع السابق الذكر , ص ١٢٥

ولقد تطورت سياسات وممارسات البنك الدولي بشأن الخصخصة ، المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية حيث كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة ، والاعتماد علي آليات السوق ، والتخلص من الاحتكار الحكومي ، وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص ، علي أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات . فضلا عن تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العامل الي القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات علي أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة .

فضلاعن التصفية وبيع أصول المشروع اذا كان المشروع فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه , السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة , السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم , والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات , التحول الي الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها الي القطاع الخاص .

ويرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاة الخصخصة الي ما يسمي بتوافق واشنطن بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الامريكية . وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق علي أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلي تصفية أي هيئة أوتنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الاسواق "

الثروات – رؤوس الاموال –الخدمات – البراءات ". وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماما .

وتتمثل أهم المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي : [٢٠]

أ– من الضروري في كل بلد مدين البدء في اصلاح المالية العامة وفق معيارين :

١– تخفيض العبء الضريبي علي الدخول الاكثر ارتفاعا لتحفيز رجال الاعمال علي الاستثمار

٢–توسيع القاعدة الضريبية بمعني الغاء الاعفاءات الضريبية عن الافراد الأقل دخلا من اجل زيادة الحصيلة الضريبية .

ب– تحرير الاسواق المالية , ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية , تصفية القطاع العام , تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية , تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة علي التصدير , الحد من عجز الموازنة العامة للدولة والغاء الدعم أو المنح للشركات من اجل تخفيض الاسعار . [٢١]هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطن صيغت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنون الفقير من أجل السيطرة علي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية ، نمط التخصيص وتقسيم العمل ، توزيع الدخول ، دور الدولة ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، اجور منخفضة . ومن هنا نجد أن هذه

[٢٠] طاهر المهدى كنعان , **الدولة واقتصاد السوق قراءات فى سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية** بيروت : المركز العربى للابحاث ودراسة السياسات , الطبعة الأولى , نوفمبر ٢٠١٦, ص ٣٦٩ .

[٢١] المرجع السابق الذكر , ص ٣٧٠

الاليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، لتأمين سيطرة رأس المالي الدولي بهدف اخضاع الجنوب لشروط التركم والتوسع الرأسمالي في الشمال وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة الاولي لتنفيذ هذه السياسات .

وبناء على ماسبق يعتبر عمل كل من البنك والصندوق مكملاً لبعضها البعض إلا أن دور كل مؤسسة على حد مختلف.

فالبنك الدولي مؤسسة اقراض غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقاً وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر في اقتصاديات دول الجنوب . بينما يعمل صندوق النقد الدولي كمراقب للعملات العالمية من خلال المساعدة في الحفاظ على نظام متسق من المدفوعات بين جميع البلدان، كما ان الصندوق يقرض المال للبلدان الاعضاء الذين يواجهون عجزاً خطيرا في ميزان المدفوعات . اما قروض البنك الدولي فتخصص لاصلاح السياسات وتمويل المشروعات.

ويولي صندوق النقد الدولي اهتمامه إلى السياسات فقط ويوفر قروضاً للبلدان النامية التي تعاني على المدى القريب من مشكلة في الوفاء بمتطلبات مدفوعاتها الاجنبية , كما يسعى الصندوق إلى الحصول على قابلية تحويل كاملة بين عملات اعضائه ضمن نظام أسعار الصرف المرنة . [٢٢]

[٢٢] بعداش وليد , **صندوق النقد الدولى والتوازن الاقتصادى الخارجى دراسة مقارنة مصر – الجزائر** , رسالة ماجستير , منشورة , الجزائر , جامعة محمد خضير- بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , ٢٠١٤ , ص ص ٢٠- ٢٤

ومما تقدم يمكن تبين لنا أن الهدف الرئيسى للاستراتيجيات والسياسات والممارسات التى تقوم بها المؤسسات المالية الدولية المانحة تجاه دعم اقتصاديات دول الجنوب تهدف إلى السيطرة على موارد تلك الدول .

وبالتالى فان تدخلات هذه المؤسسات كانت تنحاز دائماً في اتجاه القوى الرأسمالية العالمية .

الخاتمة

سعت الدراسة فى مجملها إلى التعرف على استراتيجية المؤسسات الدولية المانحة فى السيطرة على دول الجنوب من خلال الشروط والقيود التى تفرضها على تلك الدول عند الاستدانة من تلك المؤسسات الدولية المانحة لتمويل بعض المشروعات القومية داخل هذه الدول . وقد طرحت الدراسة عدة تساؤلات بحثية كانت

- ما هو اثر الاستراتيجيات التى تتبعها المؤسسات المالية الدولية المانحة تجاه دعم اقتصاديات دول الجنوب؟
- ما المقصود بالاستراتيجية ؟
- ما المقصود بالمؤسسات الدولية المانحة؟
- ما المقصود بدول الجنوب؟
- ما هي السياسات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولى وإلى ماذا تهدف تلك السياسات ؟
- ما هي طبيعة البرامج التي يسهم صندوق النقد الدولى في تقديمها من حيث الغايات والاهداف؟

خلصت الدراسة الي ان دول الجنوب تعتمد على المؤسسات الدولية المانحة فى تمويل العديد من المشروعات القومية , خاصة صندوق النقد الدولى , الذى يفرض شروط على لضمان تسديد القرض , مما يوثر على الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان سياسة القروض ومايسمى بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل المؤسسات الدولية للبلدان النامية او دول الجنوب دائما تكون مشروطة بشروط صعبة وقاسية ومعظم هذه القروض تتوجه

نحو تطوير قطاع الخدمات وقطاع الاستخراج بالدرجة الاولى وليس تطوير القطاعات الانتاجية اي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، وهذه السياسة تصب في خدمة مصالح الشركات الاحتكارية لرأسمالية العالمية في البلدان الرأسمالية ،ناهيك عن ارتفاع سعر الفائدة على القروض المقدمة للبلدان النامية ، مما حمل هذه البلدان اعباء مالية كبيرة وادخلها في مآزق مالية مرعبةً ، واصبحت هذه الدول تواجه صعوبات جدية في دفع خدمة الدين ناهيك عن الديون نفسها ، كما تمارس هذه المؤسسات المالية الدولية المانحة في تكريس سلطتها الدكتاتورية من خلال استخدامها للادوات السياسية والمالية والاقتصادية الكبيرة على البلدان النامية الراغبة في الحصول على القروض او مايسمى بالمساعدات في فرض حق الاشراف والتدخل المباشر على طريقة وتوجيه وانفاق هذه القروض وحسب اهدافها ومصالحها ، وهذا يعد تدخلاً مباشراً في الشؤن الداخلية لهذه الدول وهو ايضا مخالف لمبدأ الديمقراطية والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية .

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية .

أ – الكتب .

(١) حيدر يونس كاظم , **الفكر الحديث فى السياسات الاقتصادية** , (العراق : كربلاء المقدسة : مركز كربلاء للدراسات , ٢٠١٦) , ص ٢٠٧.

(٢) طاهر المهدى كنعان , **الدولة واقتصاد السوق قراءات فى سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية** بيروت : المركز العربى للابحاث ودراسة السياسات , الطبعة الأولى , نوفمبر ٢٠١٦, ص ٣٦٩ .

(٣) محمد عبدالله شاهين , **سياسات صندوق النقد الدولى وأثرها على الدول النامية** , القاهرة : شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , يناير ٢٠١٧, ص ٢٩ .

(٤) شريف المصرى , **سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على مصر والدول العربية** , جامعة الاسكندرية , كلية الاداب , ٢٠٢١ , ص ٢٣ .

(٥) يوسف كاظم رشك , **اثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية على الموازنة العامة ,** العراق , د.ن , ٢٠٢٢ , ص ٤٥.

ب- الدوريات العلمية .

(١) حاتم أمين مهران، " السياسية الاقتصادية. تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا"، **مجلة التنمية**، القاهرة , المجلد (٨)، العدد٢، يونيو ٢٠٠٩، ص ١٢.

(٢) مصطفى بلمقدم , " دور المنظمات المالية الدولية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨ " , **مجلة التكامل الاقتصادى** , الجزائر , جامعة أحمد دراية , المجلد ٨ , العدد الأول , مارس , ٢٠٢٠ , ص ٣٩

ج- الرسائل العلمية .

(١) أسامة محمد إبراهيم محمد، " **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل** " ، رسالة ماجستير ، منشورة , جامعة الإسكندرية ، كلية الحقوق ، ٢٠١٥ ، ص ٢٤.

(٢) بعداش وليد , **صندوق النقد الدولى والتوازن الاقتصادى الخارجى دراسة مقارنة مصر – الجزائر ,** رسالة ماجستير , منشورة , الجزائر , جامعة محمد خضير- بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , ٢٠١٤ , ص ص ٢٠- ٢٤

(٣) سيلام حمزة , **" فعالية السياسة المالية فى تحقيق الاصلاح الاقتصادى .. دراسة حالة الجزائر"** , رسالة ماجستير, منشورة , الجزائر , جامعة أكلى محند أولحاج , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , ٢٠١٤ , ص ١٢٤ .

(٤) زايدي عبد العزيز، **" تأثير المؤسسات المالية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من ١٩٨٩- ٢٠٠٥** " ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، ٢٠٠٦ ، ص ٥٨.

المراجع باللغة الاجنبية

1-Choi, Sangyup and Hashimoto, Yuko (2017). "The Effects of Data Transparency Policy Reforms on Emerging Market Sovereign Bond Spreads**".** **International Monetary** Fund, IMF Working Paper. P,8.

2-Gaspar, Vitor, Gupta, Sanjeev and Carlos Mulas-Granados (2017). Fiscal Politics**. International Monetary Fund** (IMF). P4.

3-Heller, Peter S. (2017). The IMF's Involvement with Pension Issues: 2006–15". International Monetary Fund, IEO Background Paper: Independent Evaluation Office of the **International Monetary Fund.** PP1-3

.